

## الأردن: أزمة نموذج



أردنيون يحتفلون بإضاءة شجرة ميلاد يبلغ ارتفاعها 26 متراً (أرشيف - رويترز)

### ناهض حنتر\*

بعد عقد ونيف من التطبيق العاصف للسياسات النيوليبرالية في الأردن، تكشف نتائج 2009 الاقتصادية عن كارثة: نسبة النمو تراجعت إلى 2.1 بالمئة، عجز الموازنة العامة ارتفع إلى حوالي مليار دولار، المديونية العامة تضخمت إلى أكثر من 14 مليار دولار، بنسبة تزيد على 60 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي، قيمة الأسهم في البورصة انخفضت بمعدل 8 في المئة، التدفقات الاستثمارية الأجنبية هبطت بنسبة 65 في المئة، والصادرات بنسبة 20 في المئة، والسياحة بنسبة مساوية تقريباً، وحوالات المغتربين بنسبة 5 في المئة.

الأرقام أعلاه مرشحة للأسوأ في عام 2010. وتأثيراتها تتجاوز العجز عن تلافى التسيّجات أو توفير فرص العمل أو زيادة الأجور أو تمويل المساعدات الاجتماعية لحوالي ثلاثة ملايين مقرر، منهم مليون جائع تقريباً، بل هي تهدد بانهايات جديدة حادة في بنى الفئات الوسطى التي تتعرض لضغوط شديدة جراء الانكماش المتحوّل ركوداً. وهو ما سيؤثر قيادات مسيسة للاحتجاجات الشعبية المتوقعة.

تنزع التحليلات المسيطرة إلى تفسير الفشل الاقتصادي والاجتماعي للنموذج النيوليبرالي بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ولا يمكن، بالطبع، تجاهل تأثير هذه الأزمة، ولكن السؤال يظل يتعلق بصواب الخيار الاقتصادي - الاجتماعي النيوليبرالي نفسه، وهو الذي يسمح بالانكشاف الكامل إزاء المؤثرات الخارجية. هذا الانكشاف هو جزء لا يتجزأ من النموذج،

الأساسية، تمثّلت في عدم وجود خطة شاملة لاستخدام عائدات الخصخصة التي تم الصرف منها أولاً بأول، وفق احتياجات الإنفاق على النموذج، وعلى تسوية الاختلالات الاجتماعية والإدارية الناجمة عنه.

هنا، تدخل العامل العراقي مرة أخرى، حين تدفقت على البلد أموال مهاجرين عراقيين بعد 2003 وأموال المساعدات الأميركية التي تضاعفت تقريباً إبان «الحرب على الإرهاب» وحرب العراق، وما نشأ على هامشها من برزس تدريب قوات الأمن العراقية الجديدة.

كانت الخطة الوحيدة المعتمدة طوال ذلك، بلا نقاش، هي المتمثلة بعمل كل ما هو لازم وغير لازم من بنى وهيئات وقوانين وتسهيلات، لإعداد البلد لجذب الاستثمارات الأجنبية المعوّل عليها في إغلاق افتراضات دائرة النموذج النيوليبرالي من خلال زيادة مطردة في الاستثمار والصادرات والسياحة وفرص العمل وزيادة الاستهلاك، وانعكاس ذلك كله على موارد الخزينة من ضرائب ورسوم. ومع نهاية 2009 انكشفت أزمة النموذج النيوليبرالي الأردني بحيث لم يعد ممكناً تجاهلها.

إلا أن ذلك لم يؤد إلى مراجعة النموذج نفسه، ومنطلقاته وافتراضاته، بل جرى البحث عن خطة لتحفيزه! خلّ البرلمان وتألّفت حكومة جديدة بغريق اقتصادي محافظ مالياً. وعُدّت الطريق نحو إصدار قوانين اقتصادية مؤقتة واتخاذ إجراءات بلا رقيب، هدفها من جهة تقديم المزيد من الخفوضات الضريبية والتسهيلات الإدارية والقانونية واللوجستية للراسمال الأجنبي ووكلائه المحليين، وتحفيز الجهاز المصرفي على الإقراض، ومن جهة أخرى ضبط الإنفاق العام الذي سيركز، بطبيعة ميزان القوى السياسي، على خفض البنود الاجتماعية وتجميد التوظيف والأجور. وسيكون على الأغلبية الشعبية أن تتحمّل، مرة أخرى، وزر خيار اقتصادي تقرر بمعزل عن إرادتها وواقعها ومصالحها. ولكن الأفق سيظل مغلقاً. فالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وخصوصاً الخليجية، تتعمّق. ويواجه الأردن أعباء مديونية عامة ضخمة ما يعد لها ما يقابلها من موجودات وطنية تحت خصخصتها وبيعها وإنفاق عائداتها. وقد تنجح الحكومة الجديدة بوقف الهدر هنا أو هناك، وحتى ضبط الفساد المتوسط والصغير، لكنها لن تنجح - بالنظر إلى متطلبات إدارية وأمنية واجتماعية - في خفض العجز إلى حدود لا تستوجب المزيد من الاستدانة. وهكذا يكون البلد قد دخل في دائرة فرغة. ومن دون الحل المتمثل بتغيير شامل يطيح النموذج النيوليبرالي كله لمصلحة نهج تنموي وطني في ظل ديموقراطية اجتماعية، فإن الحلول الممكنة على المدى القصير هي حلول سياسية، وأخطرها: المساعدات مقابل الوطن البديل. وليست هذه مساومة واشنطن والغرب فقط، بل هي أيضاً مساومة السعودية.

اللاجئين إلى مجمع استثماري وتشييد سواها في مكان آخر. وليست لدينا الأرقام حول حجم الأموال الضائعة جراء هذا المشروع المبني على افتراض تحوّل عمان إلى مركز للشركات الدولية الكبرى في ظل ازدهار «موثوق». ولا نعرف أيضاً حجم الأعباء التي سيرتبها مشروع آخر أطاحته الأزمة، ونعني بيع ميناء العقبة المعد للخدمة الكفوءة لمدة عقدين مقبلين، يبيعه كعقار لمستثمر خليجي لإنشاء منتج سياحي محله، وفي الوقت نفسه تفويض إنشاء ميناء جديد على نظام الاستثمار والتشغيل لحساب المستثمر (بوت).

الأموال التي حصلت عليها الحكومة من بيع الميناء الحالي، تددت في شبكة الإنفاق الافتراضية، ولكن خصوصاً في ردد تمويل شراء ديون خارجية بشروط مجحفة قبل بضعة أشهر فقط من اندلاع الأزمة المالية العالمية. وقد أدت الصفقة - التي تجاهلت اعتراضات الصحافة والمحللين الاقتصاديين - إلى تدد آخر ما بقي لدى الدولة من أموال الخصخصة. في أواخر الثمانينيات، أجبرت أزمة المديونية العامة، عمان، على الخضوع لبرنامج تصحيح اقتصادي تحت إشراف صندوق النقد الدولي. وقد جرى - بكلفة اجتماعية باهظة - تنفيذ الاستهدافات التقليدية لهذا البرنامج الذي يقوم على الخصخصة الشاملة ووقف بنود الدعم الاجتماعي من الموازنة العامة وضبط الإنفاق العام، بما يكفل تمكين الحكومة من الوفاء بالتزاماتها للدائنين مع ضبط العجز. وقد أدى هذا البرنامج المطبق بحرفيته - ما عدا الجانب المتعلق بالخصخصة - إلى انكماش عميق في التسعينيات قاد إلى عقد من الاحتجاجات الاجتماعية. وما جعل الاقتصاد الأردني قادراً على تحمل الظروف الصعبة للغاية، وتلافي الخصخصة الشاملة خلال العقد، هو المساعدات النفطية العراقية والتجارة شبه الاحتكارية مع العراق المحاصر. وكذلك، هجرة رساميل العاملين الفلسطينيين في الكويت الذين طردوا منها بمئات الآلاف، واستقر معظمهم في الأردن.

ومع مطلع العقد المنصرم، بدا كأن النموذج النيوليبرالي، بانفلاته الإنفاقي وعوده الافتراضية لأزدهار سريع، هو الدواء الناجع لشظف التسعينيات الخاضعة لقيود صندوق النقد الدولي. من أين يأتي تمويل النموذج ذاك؟ آنذاك، كان القسم الرئيسي من القطاع العام قد نجا - جراء مناورات التاجيل للبيروقراطية المحافظة - من الخصخصة. وتم التوقف عن تلك المناورات المعتبرة «رجعية»، وتم الشروع في عملية خصخصة واسعة النطاق ومتسارعة، حتى في الجانب الفني منها.

كانت الخطة هي التخلص السريع من المرافق والشركات العامة والمختلطة، كجزء من عملية بناء النموذج النيوليبرالي، ولتمويل نفقاته. شاب الخصخصة فساد ضخم - وخصوصاً في عمليات بيع الأسهم الحكومية في شركتي مناجم الفوسفات والبوتاس - لكن الثغرة

بجانب إن التحسّب له هو أمر لا مفرّ منه للإدارة الاقتصادية العقلانية. فكما أن النموذج يقوم على تدفق الاستثمارات الأجنبية وتعاظم الصادرات والسياحة الخ، وفق تفاعلات خارجية، فإن العكس ممكن دائماً. وهي حقيقة يعرفها المتبدّثون، وتمت مشاهدتها بالعين المجردة في تجارب دول أخرى منذ الثمانينيات.

غير أن تصاعد المديونية العامة لم يحدث في سنة الأزمة فقط، بل هو نتاج سياسات العقد كله من الإفراط في الإنفاق الذي خلق الظروف المؤاتية لجذب الاستثمارات الأجنبية. وكان بعضها لازماً لتحقيق هذا الهدف - وليس لتطوير قدرات البلاد الاقتصادية بالضرورة - مثل الإنفاق على البنى التحتية، بينما كان بعضها الآخر لا لزوم له حتى من وجهة نظر النيوليبرالية، ومن ذلك الإنفاق الخيالي المتصاعد على إقامة مؤسسات إدارية جديدة موازية للوزارات، وما سُمّي تطوير الإدارة، والدراسات، وعقود الاستشارات، وتوظيف «الخبراء» و«الكفاءات» خارج نظام الخدمة المدنية، والحملات الدعائية الباهظة الكلفة. وقد أوجد هذا النوع من الإنفاق الكثيف، فئة جديدة متسعة من الإداريين والمقاولين - الذين يطلق الشارع عليهم وصف «شباب الديجيتل» - وقد أصبح لهذه الفئة مصلحة مباشرة في المزيد من الإنفاق على هذا المجال الافتراضي الأشبه برغوة تحديتية. بدوره، ضخم الفساد الكبير - أو قوّت على الخزينة القدرة على سداد - المديونية. ولا تزيد هنا الدخول في سجل حول ملفات فساد يدور حولها جدل. ونكتفي بالقول إن ملف فساد واحد - من الملفات المتفق عليها - وهو المتعلق بشركة أمينية للاتصالات، كلف ما يقرب من 750 مليون دولار، أي ما نسبته 5 في المئة من المديونية، أو ما يعادل إجمالي المساعدات الأميركية لعام كامل.

ومع ذلك، فإن الفساد ليس هو المسؤول الأول عن الفشل. ذلك أن كلفة التخطيط في الإدارة الاقتصادية شبه السرية للمشاريع الكبرى هي أكبر من كلفة الفساد. والأهم أنها تتصل بصلب النموذج النيوليبرالي نفسه الذي يسعى إلى تحريك السوق - والاستثمارات - بوسائل اصطناعية وقسرية، تنطوي دائماً على افتراضات غير مدروسة الجدوى. ومن الأمثلة على تلك المشاريع الكبرى: تحويل المباني الجديدة للقيادة العامة

مع نهاية 2009، انكشفت أزمة النموذج النيوليبرالي الأردني، إلا أن النموذج نفسه

بجانب إن التحسّب له هو أمر لا مفرّ منه للإدارة الاقتصادية العقلانية. فكما أن النموذج يقوم على تدفق الاستثمارات الأجنبية وتعاظم الصادرات والسياحة الخ، وفق تفاعلات خارجية، فإن العكس ممكن دائماً. وهي حقيقة يعرفها المتبدّثون، وتمت مشاهدتها بالعين المجردة في تجارب دول أخرى منذ الثمانينيات.

غير أن تصاعد المديونية العامة لم يحدث في سنة الأزمة فقط، بل هو نتاج سياسات العقد كله من الإفراط في الإنفاق الذي خلق الظروف المؤاتية لجذب الاستثمارات الأجنبية. وكان بعضها لازماً لتحقيق هذا الهدف - وليس لتطوير قدرات البلاد الاقتصادية بالضرورة - مثل الإنفاق على البنى التحتية، بينما كان بعضها الآخر لا لزوم له حتى من وجهة نظر النيوليبرالية، ومن ذلك الإنفاق الخيالي المتصاعد على إقامة مؤسسات إدارية جديدة موازية للوزارات، وما سُمّي تطوير الإدارة، والدراسات، وعقود الاستشارات، وتوظيف «الخبراء» و«الكفاءات» خارج نظام الخدمة المدنية، والحملات الدعائية الباهظة الكلفة. وقد أوجد هذا النوع من الإنفاق الكثيف، فئة جديدة متسعة من الإداريين والمقاولين - الذين يطلق الشارع عليهم وصف «شباب الديجيتل» - وقد أصبح لهذه الفئة مصلحة مباشرة في المزيد من الإنفاق على هذا المجال الافتراضي الأشبه برغوة تحديتية. بدوره، ضخم الفساد الكبير - أو قوّت على الخزينة القدرة على سداد - المديونية. ولا تزيد هنا الدخول في سجل حول ملفات فساد يدور حولها جدل. ونكتفي بالقول إن ملف فساد واحد - من الملفات المتفق عليها - وهو المتعلق بشركة أمينية للاتصالات، كلف ما يقرب من 750 مليون دولار، أي ما نسبته 5 في المئة من المديونية، أو ما يعادل إجمالي المساعدات الأميركية لعام كامل.

ومع ذلك، فإن الفساد ليس هو المسؤول الأول عن الفشل. ذلك أن كلفة التخطيط في الإدارة الاقتصادية شبه السرية للمشاريع الكبرى هي أكبر من كلفة الفساد. والأهم أنها تتصل بصلب النموذج النيوليبرالي نفسه الذي يسعى إلى تحريك السوق - والاستثمارات - بوسائل اصطناعية وقسرية، تنطوي دائماً على افتراضات غير مدروسة الجدوى. ومن الأمثلة على تلك المشاريع الكبرى: تحويل المباني الجديدة للقيادة العامة

إذا ما قاموا ببساطة بالتحدث والتصرف على شاكله أبناء الطبقة الوسطى من البيض، وإذا ما تبنوا قيمها الاجتماعية والثقافية، فإنهم حينها لن يواجهوا التمييز وسيكون بإمكانهم كسر «حلقة الفقر». وإن الإصلاح كما اعتمده الليبراليون البيض، لا بد أن يؤدي إلى مثل هذا التحول. لقد قدمت الطبقة الوسطى من السود، التي تشكلت في أواخر القرن التاسع عشر في أعقاب إلغاء نظام العبودية، والتي بقيت أقلية صغيرة بين الأميركيين من أصول أفريقية، على أنها نموذج يحتذى. وبالفعل فقد تمثّلت معالجات الليبراليين البيض لهذا الوضع العنصري في سياسة Affirmative Action، وهي السياسة التي اعتمدها الدولة الأميركية قانوناً لإجبار القطاعين الخاص والعام من شركات ومدارس وجامعات ومؤسسات مدنيّة عامة وخاصة على تشغيل عمال وموظفين من النساء ومن الأقليات الإثنية والعرقية وعلى قبولهم في الجامعات والمدارس باعداد معينة، وكان المستفيد الأكبر منها هن النساء الأميركيّات البيض لا الأميركيّات من أصول أفريقية. وإن حدث أن استفاد منها أي من الأميركيّين السود فيكون من أبناء الطبقة الوسطى السوداء الصغيرة القائمة أصلاً. ومع ذلك، فإن أبناء هذه الطبقة من المحافظين بعدما جنوا ثمار هذا القانون راحوا يهاجمونه. وبينما استفادت النساء البيض والطبقة الوسطى من الأميركيّين من أصول أفريقية من سياسة لم تحسّن إلا قليلاً في حياة معظم الأميركيّين من أصول أفريقية، فقد ألقى اللوم على هؤلاء الأخيرين بذريعة أنهم المنفعون منها على حساب الرجال البيض، وهي اللازمة التي يستخدمها معظم المحافظين البيض وعدد ليس بقليل من الليبراليين البيض!

وقد وضح ديريك بيل هذه السياسة بأسلوب بليغ حيث يقول إن سياسة Affirmative Action هي عبارة عن غطاء لنظام تستمر من خلاله مانسة العنصرية؛ حيث يتواصل إلقاء اللوم على الأميركيّين من أصول أفريقية لرفضهم المزعوم تحسين حياتهم على الرغم من الجهود الجبارة المزعومة التي يقال إنها تبذل نيابة عنهم. كما ركزت بعض الحجج الثقافية التي يستخدمها الليبراليون البيض على أن سياسة Affirmative Action ستؤدي إلى إنتاج أناس سود يتصرفون وكأنهم بيض، وسينضمون إلى صفوف «الأميركيّين الذين يعملون بجد» (Hard Working Americans)، وهي صيغة مجازيّة عنصريّة لوصف الشعب الأبيض، لطالما استخدمها ويستخدمها أوباما في خطاباتاته. أما الفانتازيا التي سوقتها البرامج التلفزيونيّة المنحطة في عقديّ السبعينيّات والثمانينيّات من القرن المنصرم مثل مسلسل (Different Strokes) و «Webster» فتتمثّل في ادعائها أنه لو أعطيت الفرصة للعائلات البيض لتنشئة الأطفال السود لتحول هؤلاء الأطفال إلى مواطنين نموذجيين؛ إلى درجة أنهم عندما يكبرون سوف يكون بإمكانهم اعتلاء سدة الحكم كرؤساء للولايات المتحدة. إنها الثقافة، يا عزيزي، لا العرق!

لقد ترعرع أوباما بالطبع في كنف أمه وعائلتها البيضاء المسيحية (وهو أمر لم يكل هو ولا جو بايدن من تذكيرنا به طيلة الحملة الانتخابية لكي يدرا عن نفسه الثلوث الإسلاميّ الأبويّ). ولكن حتى أبوه الأسود، فقد كان مهاجراً أفريقيّاً ولم يكن حتى أميركيّاً من أصل أفريقيّ. إن محاولة تمرير أوباما على أنه المثل الحيّ لما يمكن أن ينجزه الأميركيّون من أصل أفريقيّ إن هم نشأوا على «النهج الصحيح»، لهو مصدر فخر وسعادة لليبراليين البيض المغرّين بأيديولوجيتهم الثقافيّة العنصريّة والتملن بقوميّتهم الأميركيّة المسمومة. إن مواصلة أوباما اعتداءات أميركا وحروبها الإمبرياليّة لهو خير دليل على أنك لو وضعت أميركيّاً من أصل أفريقيّ نشأ على «النهج الصحيح» في البيت الأبيض، فإنه سيؤدي واجباته الإمبرياليّة على الوجه ذاته كما كان سيؤديها أي رئيس أبيض.

إن فوز أوباما بجائزة نوبل للسلام كان إذاً مكسباً كبيراً للبيض الليبراليين الأميركيّين الذين يستطيعون الاعتزاز بإنجازاتهم؛ حيث إن إنتاج بعض الأميركيّين من أصول أفريقية على شاكله باراك أوباما سيخرس كل من تسوّل له نفسه انتقاد النظام العنصريّ الشامل الذي يُكنّى بـ«الديموقراطية الأميركية» التي تواصل اضطهاد معظم الأميركيّين من أصول أفريقية ومعهم أغلبية العالم الثالث.

\* أستاذ السياسة والفكر العربيّ الحديث في جامعة كولومبيا في نيويورك